Document: EB 2013/LOT/P.18/Rev.1
Date: 11 December 2013
Distribution: Public
Original: French

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية جيبوتي من أجل

برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

منيف نور الله
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2367 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.nourallah@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف البرنامج **3**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 3

جيم– المكونات/النتائج 3

ثالثا– تنفيذ البرنامج **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 5

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء– الإشراف 7

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **7**

ألف– تكاليف البرنامج 7

باء– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 8

جيم– الاستدامة 8

دال– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 9

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء– المواءمة والتنسيق 10

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 10

دال– الانخراط في السياسات 11

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **11**

سابعا– التوصية **12**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 13

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج

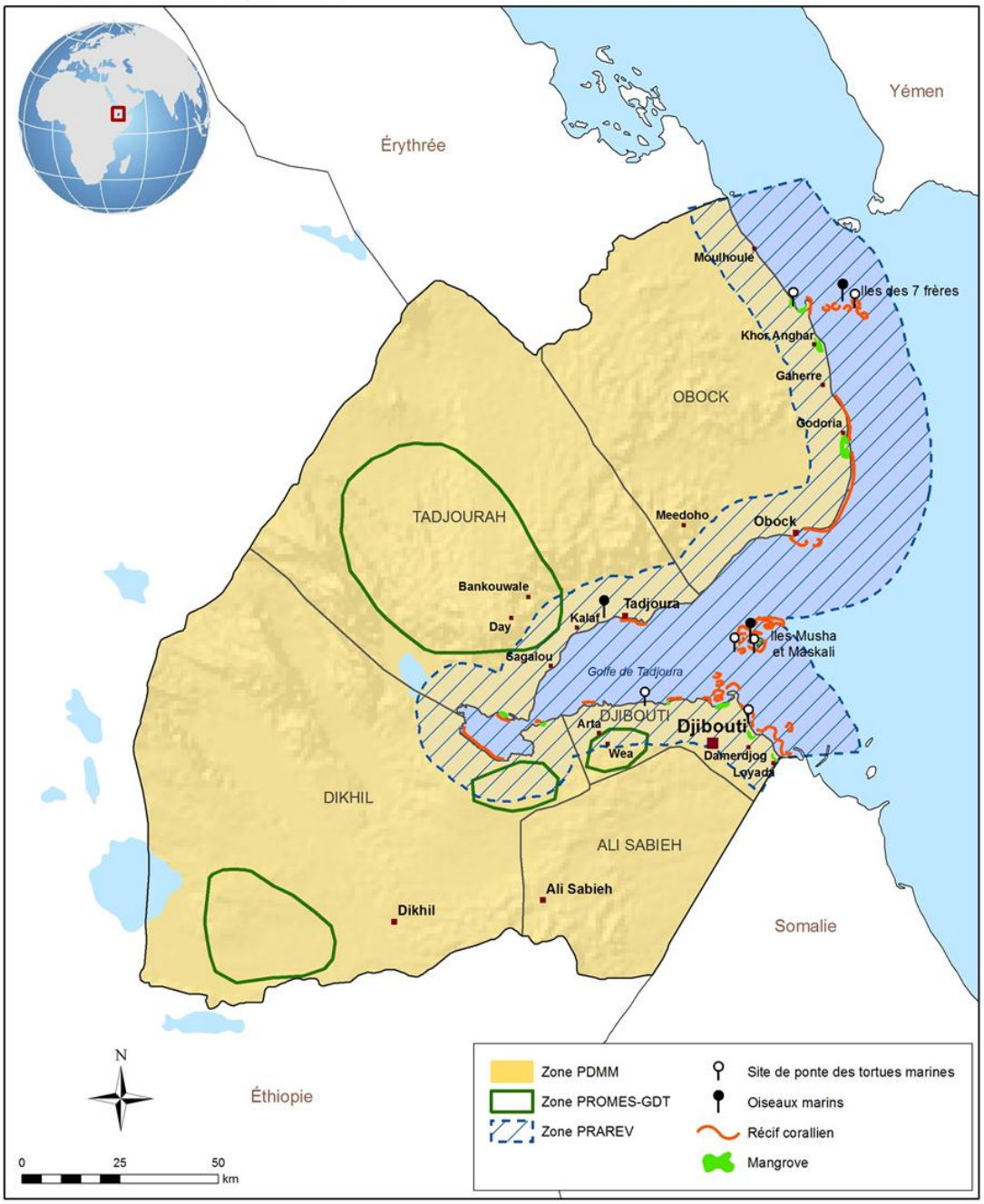

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية جيبوتي

برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية جيبوتي
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والموارد المائية ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والموارد السمكية
التكلفة الكلية للبرنامج:	13.34 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	2.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 4.11 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق الاستئماني لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق:	4 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.0 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
قيمة التمويل المشترك:	برنامج الأغذية العالمي: ما يعادل 0.24 مليون دولار أمريكي (برنامج الغذاء مقابل العمل) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 0.1 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض/المستفيد:	2.84 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.04 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية جيبوتي من أجل برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية، على النحو الوارد في الفقرة 39.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية جيبوتي من أجل برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- تبلغ مساحة جمهورية جيبوتي 000 23 كيلو متر مربع، ويبلغ طول سواحلها البحرية 372 كيلو متر على البحر الأحمر وتتعرض النظم الإيكولوجية البحرية الغنية بالتنوع البيولوجي (أشجار المنغروف والشعاب المرجانية والأعشاب البحرية، وغيرها) للخطر. والمناخ في جيبوتي قاحل وترتفع فيها درجات الحرارة وتقل الأمطار. وقد أدى الجفاف المتكرر والصراعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية إلى خسائر هائلة في الثروة الحيوانية وتشريد السكان على امتداد المناطق الساحلية التي تتعرض لضغط بشري شديد يؤدي إلى إضعاف النظم الإيكولوجية الساحلية. ومع الآثار المتزامنة لتغير المناخ والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، يتزايد تدهور الأراضي ويعاني التنوع البيولوجي من تدهور في المناطق الأرضية، فضلا عن المناطق البحرية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر الناجمين عن تغير المناخ إلى تفاقم هذه العمليات وسيكون لذلك آثار كبيرة على البلد. ويعيش حوالي 33 في المائة من السكان في مناطق تعتبر عالية المخاطر وتميل مخاطر الأحوال الجوية الهيدرولوجية والتهديدات المناخية إلى الزيادة.

2- وكان عدد سكان جيبوتي حوالي 000 860 نسمة في عام 2011، ويتركز أكثر من 70 في المائة منهم في العاصمة وضواحيها. ويصل معدل الفقر النسبي إلى 80 في المائة (2012)، وتعاني نسبة 49 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتعيش هذه النسبة من السكان بأقل من 0.45 دولار أمريكي/يوم. وتصل البطالة إلى 50 في المائة من القوى العاملة، وليس لدى 24 في المائة من السكان سبل للحصول على مياه الشرب. ويعتمد الاقتصاد تماما على قطاع الخدمات (80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3 في المائة للقطاع الأولي). وتحسن نمو الاقتصاد الجيبوتي في عام 2011 (4.4 في المائة)، ولكن ارتفاع الأسعار العالمية أدى إلى تضخم نسبته 5.1 في المائة. وإمدادات المياه في المناطق الريفية غير كافية من حيث الكمية وذات جودة منخفضة. ولا تزال تربية الماشية هي النشاط السائد، ويتمتع قطاع مصايد الأسماك بإمكانات جيدة من حيث الموارد السمكية، ولكن يستورد البلد 90 في المائة من

احتياجاته الغذائية. ويمكن أن يؤدي قطاع مصايد الأسماك دورا هاما في تحسين قدرة المجتمعات المحلية الساحلية على التكيف والحد من ضعفها أمام مختلف الصدمات الخارجية. وتم تحديث لوائح الصيد في عام 2013، ولا يسمح إلا بممارسة صيد الأسماك الحرفي. وأبقت الحكومة على التدابير الوقائية التي تحظر الصيد الصناعي في المنطقة الاقتصادية الحصرية للبلد. ولا تستغل الموارد السمكية بسبب قيود مثل نقص التمويل في القطاع، وعدم إجادة تقنيات الصيد المكيفة، وانخفاض مستوى تدريب الصيادين وعدد القوارب المحدود.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

3- يتماشى البرنامج القطري للصندوق منذ عام 2007 تماما مع إطار مبادرة التنمية الاجتماعية الذي يهدف إلى الحد من الفقر في جيبوتي. وتتضمن مبادرة التنمية الاجتماعية ثلاثة محاور استراتيجية: 1) تعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال تعزيز السياسات الاجتماعية؛ 2) إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني لاستحداث فرص العمل اللازمة والكافية للقضاء على الفقر والحد من البطالة، خصوصا بين الشباب؛ و3) تقديم المساعدة إلى أكثر الناس احتياجا وضعفا. ووكالة التنمية الاجتماعية في جيبوتي هي أداة تنفيذ مبادرة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج تمويل أصغر يساهم فيه مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير الذي يموله الصندوق.

4- وتتسق استراتيجية برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية مع الإطار الاستراتيجي للصندوق (2011–2015) وتعزيزه للمساواة بين الجنسين، والخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، وخطة العمل الوطنية للبيئة، وخطة عمل حماية التنوع البيولوجي، وخطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، والتقرير الوطني الثاني بشأن تغير المناخ (2012). وبالإضافة إلى ذلك، تتماشى أنشطة استراتيجية برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية مع محاور وثيقة السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2011–2021)، واستراتيجية قطاع مصايد الأسماك، واستراتيجية التمويل الريفي، واستراتيجية تحقيق اللامركزية في البلد.

5- ونظرا لآثار تغير المناخ على المناطق الساحلية في جيبوتي، فقد أصبح قطاع مصايد الأسماك هشا للغاية مع: 1) تدهور النظم البيئية والموائل السمكية (التبيض وخسائر كبيرة للغاية من المرجان، وظهور أو اختفاء أنواع حيوانية ونباتية)؛ 2) ضعف البنية التحتية والمناطق الساحلية (الفيضانات وتآكل السواحل وارتفاع سطح البحر وزيادة الملوحة ودرجة الحرارة)؛ 3) زيادة الحاجة إلى التخزين البارد والطاقة والنقل بسبب ارتفاع درجات الحرارة وهجرة المخزون السمكي بعيدا عن مصايد الأسماك التقليدية؛ 4) عدم القدرة على التكيف مع تغير المناخ وذلك نتيجة ضعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد والكوارث الطبيعية المتكررة في منطقة القرن الأفريقي.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

6- تغطي منطقة البرنامج مساحة أرضية وبحرية تقع على امتداد المنطقة الريفية الساحلية وتضم: 1) منطقة تاجورا؛ 2) منطقة أوبوك؛ 3) بلديات آرتا ولويادا ودامرغوج. وتم تحديد هذه المناطق من خلال دراسة مركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفها مناطق متعددة المخاطر متضررة من آثار تغير المناخ. ويقدر عدد أفراد الأسر المستفيدين مباشرة بنحو 000 107 شخص (300 15 أسرة) أو 30 في المائة من سكان الريف، أو 15 في المائة من مجموع السكان. وستعمل دراسة تقييم ضعف سكان المناطق الساحلية في جيبوتي أمام تغير المناخ التي يضطلع بها مركز ريزو لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمثابة أداة لتحديد معايير الاستهداف وتوجيه تخطيط أنشطة البرنامج بهدف زيادة قدرة السكان المستهدفين على التكيف. ويكون الاستهداف أساسا على المستوى: أ) المناخي (السكان الفقراء والضعفاء الذين تأثرت إيراداتهم تأثرا كبيرا بسبب تغير المناخ؛ ب) الجغرافي (المنطقة الريفية الساحلية التي يسكنها الفقراء و/أو الأشخاص الذين تأثروا بسبب تغير المناخ؛ ج) المجتمعي (الأسر التي فقدت سبل عيشها وسبل حصولها على المياه والموائل التي دمرت أو أصبحت غير صالحة، وفقدان العمل).

7- وتشكل النساء ركيزة مهمة في سلاسل القيمة لمصايد الأسماك، حيث أنهن يقمن بتسويق 80 في المائة من الأسماك ويدعمن جزءا من نشاط الإنتاج (المدخلات والوقود والغذاء)، عن طريق تقديم قروض صغيرة إلى الصيادين وضمان تزويدهم بالأسماك. وسيستند الاستهداف الذي يراعي المساواة بين الجنسين إلى استراتيجية الحكومة في هذا المجال بما في ذلك اعتماد أدوات لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس على مستوى القاعدة البحثية.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

8- يتمثل الهدف العام للبرنامج في دعم سكان المناطق الساحلية الريفية المتأثرين بتغير المناخ بغية تحسين قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ والحد من هشاشتهم أمام هذه التغيرات وتعزيز الإدارة المشتركة للموارد البحرية. والأهداف المحددة هي: 1) زيادة اعتماد سكان المناطق الساحلية لأنشطة أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ 2) تعزيز التعاونيات والجمعيات لصالح جزء كبير من الفئات المستهدفة المتأثرة بتغير المناخ؛ 3) زيادة دخل المستفيدين من البرنامج؛ 4) زيادة الكميات المجمعة من الأسماك بدون التأثير على حالة الموارد.

جيم- المكونات/النتائج

9- يتألف البرنامج من المكونات الثلاثة التالية:

أ- **المكون 1:** "دعم قدرة الموائل على التكيف ودعم المناطق الساحلية"، بهدف الحد من مخاطر المناخ على النظم الإيكولوجية الساحلية واستعادة توازن الموائل البحرية من خلال تدخلات تستند إلى الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية. وسوف يشمل هذا المكون معظم الفئات المستهدفة لأنشطة الصيانة

(التنظيف والاستزراع وما إلى ذلك) والاستخدام المستدام للموارد الساحلية. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيقوم برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية بتمويل استعادة 50 في المائة من المساحة المقرر استصلاحها (أي 200 هكتار) من أشجار المنغروف وحفظ 100 كيلو متر مربع من الشعاب المرجانية في البلد، والتي تعتبر حيوية للأرصدة السمكية. وستعهد الأعمال المتعلقة بأشجار المنغروف إلى مديرية التخطيط والبيئة وستعهد الأعمال المتعلقة بالشعاب المرجانية إلى مديرية الشؤون البحرية (بالاشتراك مع مديرية التخطيط والبيئة ومديرية مصايد الأسماك والمجتمعات المحلية والمجالس الإقليمية ومنظمة غير حكومية دولية متخصصة في مجال الشعاب المرجانية). وسيشترك برنامج الأغذية العالمي في تمويل برنامج من برامج الغذاء مقابل العمل لصالح المجتمعات المحلية التي تعيش على ضفاف الأنهار للحفاظ على أشجار المنغروف. وسيتم وضع نظام للرصد والتقييم والإدارة المستدامة للموارد السمكية (يتضمن حدا أقصى للصيد المستدام) ونظام للرصد طويل الأجل للنظم الإيكولوجية الساحلية بالاشتراك مع مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ب- **المكون 2:** "تعزيز سلاسل القيمة لمصايد الأسماك"، يركز هذا المكون على إعادة تأهيل سلاسل القيمة السابقة واللاحقة للإنتاج المتأثرة من تغير المناخ. ويهدف برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية إلى الاستثمار في المعدات الأكثر تكيفا مع تغير المناخ في قطاع مصايد الأسماك والتي سيستفيد منها حوالي 000 1 صياد و500 من بائعات الأسماك. ولن يؤثر الإنتاج الإضافي (000 2 طن) المتوقع على مدى ست سنوات على توازن المخزون لأن الموارد متاحة وسيوضع نظام مستدام للإدارة والرصد. وسيتم تحديد الصيادين المؤهلين للحصول على قروض صغيرة بوصفهم عملاء صناديق التمويل الأصغر التي أنشئت في إطار مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير الممول من الصندوق لكي يكونوا مستقلين. وسيقوم برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية بتعزيز قدرات الدوائر الحالية لبنوك الادخار والائتمان الشعبية لتقديم خدمة أفضل إلى المجموعة المستهدفة والمساعدة على وضع نظام وطني لتمويل المشروعات الصغيرة المجدية والمستدامة. وستعهد مسؤولية إدارة مصايد الأسماك الإقليمية إلى مشغلين من القطاع الخاص سيتم اختيارهم بموجب عطاءات تنافسية على أساس كراسة شروط. وستعهد صيانة البنية التحتية ومعدات الصيد الإقليمية إلى تقنيين من القطاع الخاص مع تعاونيات الصيادين تحت إشراف مديرية مصايد الأسماك والمجالس الإقليمية.

ج- **المكون 3:** "تنمية القدرات"، يهدف هذا المكون إلى تعزيز حوار سياسي رفيع المستوى لضمان التكامل على المدى الطويل للجوانب المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية. وسيتم دعم الحكومة في تحديث وثيقة استراتيجية **الحد** من الفقر والخطة الوطنية للتكيف. وسوف تقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتمويل تحديث الخطة الأساسية لمصايد الأسماك مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بتغير المناخ. كما سيوضع نظام للإدارة المشتركة للموارد السمكية ومكافحة الصيد غير المشروع. وسيتم تعزيز القدرة التنظيمية لمديرية مصايد الأسماك. وستوضع أيضا خطة تدريب/اتصال تشمل سبل الوصول إلى المعلومات وإلى تقنيات التكيف مع تغير المناخ لما لا يقل عن 80 في المائة من السكان المستهدفين. وسيُعهد تنفيذ المكون 3 إلى

مكاتب استشارية من القطاع الخاص ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتعبئة الخبرات الدولية والإقليمية والوطنية.

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

10- أعد البرنامج نهجا يتواءم مع الظروف المحلية وحالة الفقر في البلد وسكان المناطق الساحلية المتضررين من آثار تغير المناخ، ووضع الأساس اللازم لتحقيق تنمية مستدامة. وسييسر البرنامج تهيئة ظروف مواتية لتخصيص أنشطة التكيف مع تغير المناخ واستدامتها، من خلال نهج تشاركي لإدارة الموارد الطبيعية، يضع الفئات المستهدفة، وخاصة على المستوى المحلي، في قلب النظام التشغيلي للتخطيط والاستثمار والرصد للبرنامج. وسوف يسهم في زيادة دخل الأسر الفقيرة والصيادين الحرفيين من خلال تعزيز سلاسل القيمة للأسماك على أساس التنوع البيولوجي لبيئة الإنتاج والصيد المستدام وتنويع الاقتصاد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح البرنامج بتحسين تكيف النظم الإيكولوجية الساحلية مع تغير المناخ والضغوط الأخرى عن طريق اعتماد نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واتخاذ تدابير لدعم حفظ التنوع البيولوجي والإنتاجية.

باء- الإطار التنظيمي

11- سيُنفذ برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية تحت إشراف وزارة الزراعة والموارد المائية ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والموارد السمكية، من خلال مديرية مصايد الأسماك. وسيتولى إدارة البرنامج مدير مصايد الأسماك الذي ينسق أيضا التمويلات الأخرى المقدمة إلى قطاع مصايد الأسماك. وسيتم إنشاء وحدة تنسيق وإدارة. وسيعهد إلى مكتب إدارة المشروعات بوزارة الزراعة والموارد المائية ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والموارد السمكية مسؤولية مراقبة الإدارة المالية، مثل المشروعات الأخرى للصندوق/البنك الدولي/مصرف التنمية الأفريقي، من أجل الاستفادة من وفورات الحجم، وتقليل وقت التعلم إلى أدنى حد وضمان التنسيق والتآزر على المستوى التشغيلي بين المشروعات المختلفة.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

12- سيقوم نظام الرصد والتقييم بما يلي: 1) تلبية احتياجات الصندوق وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومة من المعلومات في الوقت المناسب، بشأن أنشطة البرنامج ونتائجه الفورية وأثره على المدى القصير والطويل؛ 2) توليد وتنظيم ونشر المعلومات اللازمة لتجربة الاستراتيجية. وسيوضع نظام تشاركي لرصد وتقييم الموارد البحرية مع مديرية الثروة السمكية ومركز الدراسات والبحوث في جيبوتي. وسيقوم البرنامج بإنشاء شبكة لإدارة المعرفة مع بلدان المنطقة دون الإقليمية ومنظمات منظومة الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، وما إلى ذلك)، ولا سيما بشأن إدارة الموارد الطبيعية، ومع الشركاء الذين اكتسبوا خبرة في إدارة الكوارث المتصلة بتغير المناخ، وخاصة البنك

الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لنقل المعلومات المتعلقة بالوقاية من المخاطر من خلال برامج اتصال.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

13- إن نظام الإدارة المالية والتوريد الذي وضع بموجب اللوائح السارية في جيبوتي[1] يبين وجود (بالإضافة إلى الوكالات المنفذة) هياكل لرقابة حسابات المشروعات من خلال مديرية التمويل الخارجي ومكتب إدارة المشروعات واللجنة الوطنية للتوريد العام. وأنشئت وحدة تنسيق وإدارة في مديرية الثروة السمكية لتولي مسؤولية تنفيذ البرنامج وستتمتع بالاستقلال الإداري والمالي اللازم في مجال التوريد والالتزام ودفع النفقات. وسيتألف فريق وحدة التنسيق والإدارة من محاسب سيتولى مسؤولية الإدارة المحاسبية والمالية فضلا عن مسؤول عن التوريد. وفي موازاة ذلك، وبما يتماشى مع القواعد المعمول بها، سيحظى برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية بدعم من مكتب إدارة المشروعات وسيخضع لمراقبة لاحقة من المكتب فيما يتعلق بالشؤون المالية والمحاسبية ومن اللجنة الوطنية للتوريد العام فيما يتعلق بالتوريد. ولدى مكتب إدارة المشروعات برمجية تلبي مختلف متطلبات الجهات المانحة ويمكن تكييفها وفقا لاحتياجات برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية. وستقوم مديرية التمويل الخارجي، بوصفها المسؤولة عن النفقات، بضمان التحقق من النفقات وتسويتها ومتابعة طلبات الصرف. وسيتم إعداد دليل للمحاسبة والإجراءات الإدارية والمالية، وسيمثل شرطا مسبقا لصرف الدفعة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان مراعاة أصول مناقصات التوريد، لن يأذن الصندوق بالالتزام بنفقات إلا بعد دراسة العقود التي تجاوزت العتبات. وجرى تصنيف المخاطر المالية بوصفها في الفئة المتوسطة، مع الأخذ بعين الاعتبار تدابير التخفيف المتوخاة.

14- **التدفقات المالية.** لتمكين البرنامج من التمتع بالمرونة المطلوبة وتوافر الأموال اللازمة منذ بدايته، سيفتح المقترض حسابين مخصصين وحسابين بالعملة المحلية في أحد البنوك المعتمدة لدى الصندوق. وسيصرح لمدير التمويل الخارجي في وزارة المالية ومدير برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية بإدارة الحسابات المعنية والحسابات النظامية ومتابعتها باسم الحكومة وفقا لمبدأ التوقيع المزدوج وعملا بالقسم 4.08 من الشروط والأحكام.

15- **التوريد.** يخضع التوريد لشراء السلع وأعمال التطوير الممولة بأموال منحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى إجراءات الصندوق. ويجب أن تتوافق عملية التوريد مع التشريع الجيبوتي الذي وافق عليه الصندوق بالفعل للمشروعات الممولة في البلد بقدر يكون هذا التشريع متوافقا مع إجراءات الصندوق.

16- **المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات.** سيتم مراجعة حسابات البرنامج سنويا من قبل شركة مراجعة حسابات سيتعاقد معها على أساس مناقصة وطنية ودولية مقبولة لدى الصندوق. وستدعى شركة مراجعة الحسابات المشار إليها أيضا إلى التعبير عن آرائها بشأن أساليب التوريد ومشروعية النفقات المحملة على الحسابات المعنية فضلا عن استخدام السلع والخدمات الممولة من قبل البرنامج. وسوف تقدم الشركة رأيا

[1] Loi 200/AN/07/5eme L.

مستقلا بشأن كشوف النفقات المعتمدة والحسابات المعنية. وسيقوم مكتب إدارة المشروعات بالمراجعة الداخلية لحسابات الصندوق تحضيرا لبعثات الإشراف التي يقوم بها الصندوق.

17- **التسيير**. بذلت الحكومة منذ عام 2001، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودا لوضع إطار للتسيير حيث: 1) تم تحديد مؤشرات للتسيير واختيارها، ووضع نظام للرصد؛ 2) تم تعيين أمين مظالم، وإنشاء دائرة للحسابات والانضباط معنية بالميزانية، ومفتشية عامة للدولة من أجل تعزيز الشفافية؛ 3) تم تعزيز محكمة مراجعي الحسابات والمفتشية العامة للدولة، والمفتشية العامة للمالية ولجنة التوريد الوطنية.

هاء- الإشراف

18- سيخضع البرنامج لإشراف الصندوق. وسيولى اهتمام خاص لإنشاء هياكل إدارة وتنسيق وتحديد وظائفها، والامتثال لاستهداف الفقراء.

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

19- ترد أدناه التكاليف حسب فئات النفقات.

الجدول 1

موجز تكاليف البرنامج حسب فئات النفقات

	مليون دولار أمريكي			%	% من المجموع
	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	نقد أجنبي	تكاليف الأساس
أولا- التكاليف الاستثمارية					
ألف- الاتفاقية	2.56	1.34	3.90	34	33
باء- المرافق والأشغال	0.94	0.40	1.34	30	11
جيم- المعدات والمواد والنقل	0.34	0.70	1.04	67	9
دال- دراسات وتدريب	1.07	0.27	1.34	20	11
هاء- المساعدة التقنية	2.40	-	2.40	-	20
واو- الائتمان	0.26	0.15	0.41	37	3
إجمالي التكاليف الاستثمارية	7.58	2.86	10.44	27	88
ثانيا- التكاليف المتكررة					
ألف- الرواتب والبدلات	0.96	-	0.96	-	8
باء- الصيانة والتشغيل	0.22	0.22	0.45	50	4
إجمالي التكاليف المتكررة	**1.19**	**0.22**	**1.41**	**16**	**12**
	8.76	3.08	11.84	26	100
الطوارئ المادية	0.26	0.14	0.40	36	3
الطوارئ السعرية	0.89	0.20	1.10	19	9
	9.91	3.43	13.34	26	113

20- والمساهمات المقدمة من الجهات المانحة موزعة كما يلي: منحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (6 ملايين دولار أمريكي، أو 45 في المائة)؛ وقرض الصندوق (4.11 مليون دولار أمريكي، أو 30.8 في المائة)؛ ومساهمة الحكومة (2.56 مليون دولار أمريكي، أو 19.2 في المائة)؛ ومساهمة برنامج الأغذية العالمي من خلال برنامج الغذاء مقابل العمل (0.24 مليون دولار أمريكي أو 1.8

في المائة)؛ ومساهمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (0.1 مليون دولار أمريكي، أو 0.8 في المائة)، ومساهمة بنوك الادخار والائتمان الشعبية (0.08 مليون دولار أمريكي، أو 0.6 في المائة)؛ ومساهمة مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي (0.2 مليون دولار أمريكي، أو 1.5 في المائة)؛ ومساهمة المستفيدين (0.04 دولار أمريكي، أو 0.3 في المائة).

الجدول 2

تكاليف البرنامج حسب مصدر التمويل والمكون

	الحكومة		«برنامج التآقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة»		الصندوق		«برنامج الأغذية العالمي»		منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة		بنوك الادخار والائتمان الشعبية		مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي		المستفيدون		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- دعم قدرة العوائل على التكيف ودعم المناطق الساحلية	0.84	18.4	3.26	71.8	-	-	0.24	5.4	-	-	-	-	0.2	4.4	-	-	4.54	34.1
2- تعزيز سلاسل القيمة لمصايد الأسماك	0.5	16.1	1.73	56.3	0.73	23.8	-	-	-	-	-	-	-	-	0.04	1.3	3.08	23.1
3- تنمية القدرات	0.52	15.2	0.98	28.7	1.82	53	-	-	0.1	3.1	-	-	-	-	-	-	3.42	25.7
4- تنسيق وإدارة البرامج	0.71	31	0.02	0.9	1.56	68.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.29	17.2
إجمالي التكاليف	**2.56**	**19.2**	**6**	**45**	**4.11**	**30.8**	**0.24**	**1.8**	**0.1**	**0.8**	**0.08**	**0.6**	**0.2**	**1.5**	**0.04**	**0.3**	**13.34**	**100**

باء- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

21- سوف تتحقق الفوائد المتوقعة من البرنامج من الإنتاج المتصل بأنشطة الصيد والتحسينات البيئية. وسيسمح دعم البنية التحتية لمصايد الأسماك التي تستطيع التكيف مع تغير المناخ وتحسين سلاسل القيمة للصيادين بالاستثمار في أنفسهم وأن يصبحوا أكثر مهنية بغية تحسين أدوات عملهم، بما في ذلك أساسا من خلال الاستثمارات والعمل غير المادي الذي يقوم به البرنامج. وتتعلق الفوائد البيئية بعزل الكربون، وقطع أشجار المنغروف الميتة التي يستخدمها السكان المحليون كخشب للبناء، وصناعة الأدوات اليدوية والحطب، واستخدام أوراق أشجار المنغروف لتغذية الإبل في إطار نظام إدارة مشتركة للمنغروف، واستخدام أشجار المنغروف كدرع بيولوجي لحماية السواحل ضد المد والجزر والتآكل، والإيرادات المتولدة من تنفيذ أنشطة السياحة البيئية الممكنة بفضل استعادة الموائل الساحلية والشعاب المرجانية وأشجار المنغروف.

22- واستنادا إلى افتراضات التحليل الاقتصادي، فإن معدل العائد الاقتصادي الداخلي للبرنامج قدره 14.3 في المائة. ولا يتأثر هذا الرقم بالتغيرات في التكاليف والفوائد، وهو أعلى من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المعدل موثوق به نظرا لعدم إدراج قيمة جزء من الفوائد. وتتعلق هذه الفوائد أساسا بأنشطة الرصد طويل الأجل للنظم الإيكولوجية الساحلية (المساعدة التقنية والتدريب)، وكذلك بالمعدات ذات الصلة، والتدابير التي تهدف إلى زيادة توافر الموارد المائية في المناطق التي تعاني من عجز في المياه.

جيم- الاستدامة

23- يتم ضمان **الاستدامة المؤسسية** للبرنامج بالطلب الوطني القوي والطلب المحلي المرتبط به. وقد طلبت الحكومة من الصندوق تنفيذ برنامج لتنمية مصايد الأسماك يلبي احتياجات سكان المناطق الريفية الساحلية ويسمح بتحسين نوعية حياتهم بفضل استخدام الموارد السمكية التي لا تزال إحدى ثروات البلد الأقل استغلالا. ومن شأن إنشاء هياكل للتعاون والتنسيق على المستوى المحلي أن يُمكّن السكان المستهدفين من تنظيم أنفسهم للوصول إلى الموارد السمكية، فضلا عن توفير الدعم المؤسسي الضروري لتلبية احتياجات الإنتاج وما بعد الإنتاج. وتتحقق الاستدامة المؤسسية أولا وقبل كل شيء بالاعتراف بالاحتياجات من حيث

تنمية قدرات المؤسسات والسكان المستهدفين. وتترجم بدمج البرنامج على مستوى المؤسسات العامة مما سيسمح باستمرار الجهود على المدى الطويل.

24- **الاستدامة البيئية** هي أساس هذا البرنامج الذي يستجيب لظروف الحياة الهشة للغاية الناتجة عن تغير المناخ في المنطقة المستهدفة. وسيوفر برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية المتاحة للسكان المستهدفين المعنيين المتأثرين بتغير المناخ المعلومات المطلوبة لتحديد التدابير اللازمة لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويعمل البرنامج على مستوى جميع الفئات البيئية التي تتأثر بتغير المناخ، بما في ذلك الآثار المادية لنوعية مياه البحر على المخزون السمكي والبنية التحتية وسلاسل القيمة. وبالتالي، فهو يستجيب بطريقة شاملة لاحتياجات السكان المستهدفين الذين يمكنهم الاستفادة من تدخلات البرنامج ومواصلة هذه الجهود. وسوف يسمح نظام رصد وتقييم النظام الإيكولوجي الساحلي والدراسات التقنية المختلفة بشأن آثار تغير المناخ على المنطقة الساحلية بتحديث البيانات المطلوبة على المدى الطويل وكذلك إدماج الجوانب المتعلقة بتغير المناخ في السياسات الوطنية ذات الصلة.

25- وتعزز **الاستدامة المالية** من خلال المنهجيات المالية التي يقدمها مكتب إدارة المشروعات وتلك التي تطبقها بنوك الادخار والائتمان الشعبية في إدارة قروض المشروعات الصغيرة التي تسمح للصيادين ببناء ثروة بشكل تدريجي تكون متاحة للجميع. وستسمح هذه المنهجيات، التي اختبرها الصندوق في إطار مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير، بخفض تكاليف التشغيل وتحقيق المشاركة المثلى للجهات المانحة ذات الصلة في البرنامج. ومن خلال نهج تشاركي ومجد اقتصاديا، سيمكن للسكان المستهدفين بالتالي ضمان قدرتهم على التمويل الذاتي.

دال– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

26- **مخاطر المناخ**. إن المخاطر التي تواجهها المجتمعات المحلية وخاصة الصيادين تتمثل في الظروف المناخية القاسية وآثار تغير المناخ على تدمير رأس مالها الإنتاجي والاجتماعي. غير أنه من أجل فهم ملامح المخاطر بشكل أفضل، فمن الضروري تحديد الفئات الأكثر ضعفا وتعزيز جهود التضافر والتنسيق للحد من هذه المخاطر وتعزيز قدرة الصيادين والنساء والشباب على التغلب على الصعوبات.

27- **المخاطر المؤسسية**. سيتم الاستعانة بجهة لتقديم مساعدة تقنية مؤهلة ومتابعة أنشطة البرنامج في الميدان. وسيؤدي ذلك إلى الحد من المخاطر إذا لم يستطع الشركاء المؤسسيون والتقنيون أن يؤدوا أدوارهم بفعالية أو أن يعملوا في إطار منطق البرنامج التشاركي، وأيضا إذا لم يكن بوسع المجالس العامة التي ستتولى مسؤوليات هامة في إعداد البنية التحتية تعبئة الموارد البشرية اللازمة.

28- **التسيير**. كإجراء لمكافحة الاحتيال والفساد وتعارض المصالح، سيضع برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية نظاما للرصد والمراقبة على مختلف المستويات (انظر الفقرة 14). وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تبذل منذ عام 2001، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودا لوضع إطار للتسيير على النحو المشار إليه في الفقرة 18.

29- **المخاطر البيئية**. ستسمح الأنشطة السابقة واللاحقة للإنتاج في إطار البرنامج بزيادة الإنتاج، غير أن المخاطر على الموارد السمكية ضعيفة لأن المخزون متاح، وتم إنشاء آلية مستدامة لرصد الموارد في شراكة

مع مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي بموجب نظام للإدارة المشتركة لمصايد الأسماك سيشترك فيها الصيادون، فضلا عن وضع مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

30- يتماشى البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق 2011-2015، واستراتيجيات الصندوق بشأن تغير المناخ، وإدارة المعرفة والابتكار، وسياساته المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والمشروعات الريفية والتمويل الريفي والاستهداف. ووفقا للسياسة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين والواردة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (مبادرة التنمية الاجتماعية، 2011) وولاية الصندوق، ستكون التدخلات في إطار برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية لصالح المجتمعات الساحلية الريفية الأكثر ضعفا التي تتأثر بتغير المناخ، وخاصة النساء والشباب.

باء- المواءمة والتنسيق

31- سيضمن برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية التآزر القوي مع برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي الذي يموله الصندوق ومشروع تنمية المجتمعات الريفية وتجميع المياه الذي يموله البنك الدولي. وفي هذا السياق، ستتعلق أوجه التآزر أساسا بالتدخلات التكميلية والمشتركة مع الفئات المستهدفة من المشروعين، ومواءمة نُهج التدخل في هذا المجال. وبالإضافة إلى هذه الروابط، سيقيم برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية علاقات شراكة مع المشروعات المنفذة من قبل الشركاء التقنيين والماليين في مجال التدخل وخاصة المشروعات التابعة للبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي.

32- وسيضمن برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية التنسيق مع الأنشطة المقررة في إطار مشروع المناطق البحرية المحمية الذي تنفذه مديرية التخطيط والبيئة ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية، ويهدف إلى تحقيق الإدارة الفعالة للمناطق البحرية المحمية في جيبوتي. وسيضمن البرنامج الامتثال لأهداف الحفظ في المناطق البحرية المحمية على النحو الذي سيتم تحديده في خطط الإدارة، وتحقيق إدارة مستدامة للموارد السمكية خارج المناطق البحرية المحمية. وسيراعي البرنامج أيضا الأنشطة الجارية لوضع نظام للإنذار المبكر في جيبوتي: مشروع نظام تحليل ورصد المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، الذي يموله البنك الدولي وينسقه مركز الدراسات والبحوث في جيبوتي، ووزارة الإسكان والتحضر والبيئة والتخطيط المكاني، وجامعة جيبوتي، وجامعة مونبلييه.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

33- سيقوم برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية بتنفيذ بعض الابتكارات البسيطة (تنمية الطحالب الحمراء كنشاط مدر للدخل للنساء، وتمليح/تجفيف الأسماك التي تحظى بقليل من الاهتمام من المستهلك المحلي، وما إلى ذلك) وإنشاء شبكة لإدارة المعرفة على المستوى الوطني لبلدان المنطقة دون

الإقليمية والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأغذية العالمي وما إلى ذلك) بشأن هذه الابتكارات، والتكيف مع تغير المناخ (تخفيض ملوحة الآبار وطبقات المياه الجوفية العذبة مع الاتحاد الأوروبي)، وإدارة الموارد الطبيعية (على نسق نظام الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك في حوض أركين في موريتانيا، وصيد أسماك السطح الصغيرة في اليمن). وسيعمل مع الشركاء الذين اكتسبوا خبرة في إدارة الكوارث المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لنشر معلومات عن الوقاية من المخاطر من خلال برامج اتصال.

34- وسيؤيد برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية أيضا نهجا للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال وضع تصنيف للمشروعات المتناهية الصغر وسيقدم دعما تقنيا وماليا لاختبار الممارسات المبتكرة. وسيسمح تكرار الأنشطة المبتكرة على نطاق أوسع بنشر أفضل الممارسات واعتمادها.

دال– الانخراط في السياسات

35- يهدف برنامج دعم الحد من هشاشة مصايد الأسماك الساحلية إلى تعزيز الحوار على أعلى المستويات لضمان التكامل على المدى الطويل للجوانب المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية. وسيتم دعم الحكومة في تحديث وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والخطة الوطنية للتكيف والخطة العامة لمصايد الأسماك مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المتصلة بتغير المناخ. وسيوضع نظام للإدارة المشتركة للموارد السمكية ومكافحة الصيد غير المشروع بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى، لإجراء حوار بشأن السياسات ذات الصلة، وخاصة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، التي بدأت بالفعل مبادرات في هذا الاتجاه. ويتطلب مبدأ الإدارة المشتركة للموارد السمكية مشاركة نشطة من جميع الجهات الفاعلة في القطاع وخاصة المشغلين الاقتصاديين، في كل مرحلة من مراحل إدارة مصايد الأسماك. وستتماشى آلية الإدارة المشتركة مع الهدف الرئيسي لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن النهج القائم على سبل العيش المستدامة.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

36- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية جيبوتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المستفيد. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

37- وجمهورية جيبوتي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق الاستئماني لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق الصندوق الذي يقوم بإدارة هذا الصندوق الاستئماني.

38- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

39- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية جيبوتي قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمتها مليونين وسبعمائة ألف وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 750 2 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية جيبوتي منحة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تعادل قيمتها أربع ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (000 000 4 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

"Programme d'appui à la réduction de la vulnérabilité dans les zones de pêche côtières (PRAREV)"

(Négociations conclues le 22 novembre 2013)

Numéro du prêt:

Numéro du don du Fonds fiduciaire ASAP:

Programme d'appui à la réduction de la vulnérabilité dans les zones de pêche côtières ("PRAREV") ("le Programme")

La République de Djibouti ("l'Emprunteur")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

et

Le Fonds fiduciaire du Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne ("le Fonds fiduciaire ASAP")

(désignés individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

ATTENDU QUE lors de sa Cent cinquième session, le Conseil d'administration du Fonds a approuvé la proposition de création d'un Fonds fiduciaire pour le Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne (ASAP) aux fins du financement, sous forme de dons, d'éléments du portefeuille des projets et programmes financés par le FIDA, en vue de renforcer la capacité d'adaptation des petits paysans au changement climatique dans les cinq domaines correspondant aux principaux résultats du programme ASAP;

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Programme, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

ATTENDU QU'il résulte, notamment, de ce qui précède que le Fonds fiduciaire ASAP a accepté d'accorder un don du Fonds fiduciaire à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Programme, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Programme et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt et le Fonds fiduciaire ASAP un don (l'ensemble constituant "le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Programme, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

Section B

1. a) Le montant du prêt du Fonds est de deux millions sept cent cinquante mille droits de tirage spéciaux (2 750 000 DTS).

   b) Le montant du don du Fonds fiduciaire ASAP est de quatre millions droits de tirage spéciaux (4 000 000 DTS).

2. Le prêt du Fonds est accordé à des conditions particulièrement favorables. Tel que spécifié à la Section 5.01 a) des Conditions générales, les prêts consentis à des conditions particulièrement favorables sont exempts d'intérêts mais supportent une commission de service de trois quarts de point (0,75%) l'an, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement des frais de service du prêt; ils comportent un délai de remboursement de quarante (40) ans dont un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de la date d'approbation du prêt par le Conseil d'administration du Fonds.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds est le dollar des États-Unis (USD).

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et prend fin le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt du Fonds sont exigibles le 1er juin et le 1er décembre.

6. Dès l'entrée en vigueur de l'accord de financement, l'Emprunteur ouvrira au nom du Programme et auprès d'un établissement bancaire jugé acceptable pour le FIDA: i) un Compte désigné libellé en USD pour recevoir les fonds provenant du prêt, et ii) un Compte désigné libellé en USD pour recevoir les fonds provenant du don du Fonds fiduciaire ASAP.

7. L'Emprunteur ouvrira deux comptes d'opérations en monnaie locale, auprès d'un établissement bancaire jugé acceptable pour le FIDA, pour la réalisation des activités du Programme.

8. L'Emprunteur ouvre et tient dans un banque jugé acceptable pour le FIDA un Compte de contrepartie libellé en Franc Djiboutien ("FDJ") pour recevoir ses fonds de contrepartie. L'Emprunteur fournit des fonds de contrepartie aux fins du Programme pour un montant d'environ USD 2 600 000, représentant l'ensemble des droits, impôts et taxes sur les biens et services grevant le Programme, ainsi que le paiement d'une partie des salaires.

Section C

1. L'Agent principal du Programme est le Ministère de l'Agriculture, de l'Eau, de la Pêche, de l'Élevage et des Ressources Halieutiques ("MAEPE-RH").

2. Les autres parties au Programme sont le Programme Alimentaire Mondial ("PAM"), l'Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture ("FAO"), les Caisses d'épargne et de crédit ("CEPEC"), et le Centre d'études et de recherches Djiboutien ("CERD").

3. La date d'achèvement du Programme est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du prêt du Fonds et le don du Fonds fiduciaire ASAP, et il veille à la supervision du Programme.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles, préalables aux retraits:

a) Ouverture des deux Comptes désignés et le Compte de contrepartie;

b) Un premier dépôt en FDJ équivalent à USD 100 000 a été effectué par l'Emprunteur à titre de fonds de contrepartie pour la première année du Programme. L'Emprunteur s'engage aussi à mettre à la disposition du Programme, une contribution en nature pour rencontrer les besoins de la première année;

c) Approbation du Manuel de procédures administratives, comptables, financières et d'exécution du Programme;

d) L'UCGP et le CNP ont été créés par arrêtés présidentiels et le BGP a été mis en place au niveau du secrétaire général du MAEPE-RH;

e) Le recrutement ou la mise à disposition des cadres principaux du Programme par l'Emprunteur, soit: le coordonnateur du programme, le responsable de la composante 1, le responsable de la composante 2, le responsable de la composante 3, le responsable du suivi-évaluation, le responsable passation des marchés, le comptable, et l'assistante de programme.

2. L'élément suivant constitue un motif supplémentaire de suspension du présent Accord:

a) Le Manuel de procédures administratives, comptables, financières et d'exécution du Programme, ou l'une de ses dispositions, a été suspendu, résilié en tout ou partie, a fait l'objet d'une renonciation ou de toute autre modification sans le consentement préalable du Fonds et lorsque le Fonds considère que ces évènements ont eu ou auront, vraisemblablement, un effet préjudiciable grave sur le Programme.

3. Le présent Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

4. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministère de l'économie, des finances et de la planification,
Chargé de la privatisation
B.P. 13
Djibouti ville
République de Djibouti

Numéros de télécopie: +253 356501
+253 355085

Copie à:

Ministère de l'agriculture, de l'eau, de la pêche, de l'élevage,
Chargé des Ressources halieutiques
B.P. 453
Djibouti ville
République de Djibouti

Numéro de télécopie: +253 355879

Pour le FIDA:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Pour le Fonds fiduciaire du Programme
d'adaptation de l'agriculture paysanne:

Président du Fonds international
de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire
du Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Le présent Accord, en date du ___, a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE DE DJIBOUTI

_____
[introduire le titre du représentant]
[introduire le nom et l'adresse du Ministère]

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Kanayo F. Nwanze
Président

FONDS FIDUCIAIRE DU PROGRAMME D'ADAPTATION
DE L'AGRICULTURE PAYSANNE

_____
Kanayo F. Nwanze
Président du Fonds international
de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire
du Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne

Annexe 1

Description du Programme et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Programme

1. *Zone du Programme*. La zone du Programme couvre une interface terre-mer située le long de la zone rurale côtière et comprend: i) la région de Tadjourah; ii) la région d'Obock; et iii) les localités d'Arta, Loyada et Damerjog.

2. *Population cible.* La population cible sera constituée des ruraux pauvres de la zone d'intervention du Programme, qui sont les populations vulnérables dont les revenus ont été grandement affectés par les changements climatiques et les ménages qui ont subi des pertes de leurs moyens d'existences. Il s'agit d'environ 107 000 bénéficiaires, soit 15 300 ménages, représentant approximativement 30% de la population rurale.

3. *Finalité.* L'objectif général du Programme est d'appuyer les populations des zones côtières rurales affectées par le changement climatique pour améliorer leur résilience et réduire leur vulnérabilité face à ces changements, ainsi que de promouvoir la cogestion des ressources marines.

4. *Objectifs*. Les objectifs spécifiques du Programme sont les suivants: i) une augmentation de l'appropriation par la population côtière d'activités plus résilientes aux changements climatiques, ii) le renforcement des coopératives et des associations des groupes cibles affectés par le changement climatique, iii) une augmentation du revenu des bénéficiaires du Programme et iv) une augmentation des débarquements de poissons sans affecter l'état de la ressource.

5. *Composantes*. Le Programme s'articule autour des trois composantes suivantes:

5.1. Composante 1: Appui à la résilience des habitats et du profil côtier

L'objectif de la composante est de réduire les risques climatiques sur l'écosystème côtier et de restaurer l'équilibre des habitats marins, à travers des interventions basées sur la gestion participative des ressources naturelles et l'utilisation durable des ressources côtières. La composante comprend les trois sous-composantes suivantes:

5.1.1 Sous-Composante 1: Suivi de l'impact du changement climatique sur les écosystèmes marins et restauration des habitats côtiers.

Afin de mieux cerner l'impact du changement climatique sur les écosystèmes côtiers et surtout sur les ressources halieutiques, un système de suivi-évaluation des ressources halieutiques et de l'écosystème côtier sera réalisé avec l'appui du CERD et de la FAO. Ce système assurera une meilleure prise de décision dans le développement du secteur de la pêche et évitera toute dérive future dans l'extraction des ressources halieutiques. Le système fournira également la base du système de suivi à long-terme des écosystèmes côtiers pour identifier les impacts du changement climatique sur la zone côtière à Djibouti. De même, un système de suivi de la zone économique maritime exploitée par la pêche artisanale sera mis en place.

5.1.2 Sous-Composante 2: Suivi des écosystèmes côtiers.

Au terme de cette sous-composante, un système de suivi à long-terme des écosystèmes côtiers sera réalisé en collaboration avec le CERD, la FAO et le PNUE.

5.1.3 Sous-Composante 3: Suivi-évaluation des ressources halieutiques.

Dans le cadre de cette sous-composante, les activités suivantes sont prévues:

I) La mise en place des mesures d'aménagement pour la conservation et la préservation des ressources marines et des habitats côtiers dont ils dépendent. La mise en place de ce système se déroulera en trois étapes:

- *Analyse des facteurs environnementaux*. Les travaux consistent à faire un repérage des zones de pêche de la Zone Economique Exclusive et d'analyser les facteurs environnementaux qui influencent la gestion durable des ressources halieutiques. Le Programme financera deux études: i) une étude des propriétés physiques, chimiques et biologiques des eaux côtières et quatre paramètres d'intérêt pour la pêche (température, salinité, nutriments et courants de surface); et ii) une étude de la qualité des eaux côtières (pollution marine) avec un suivi de deux indicateurs (métaux lourds et hydrocarbures) des eaux de surface et des sédiments marins.

- *Collecte des données sur la biomasse*. Dans ce cadre, le Programme financera la réalisation d'une enquête cadre, ainsi que les équipements informatiques et les logiciels pour renforcer la base de données de la cellule des statistiques de la Direction de la pêche (DP) et des antennes régionales. L'enquête cadre sera réalisée sur les principaux sites de débarquement dans le but de recueillir les données d'échantillonnage sur les captures totales, la composition spécifique, l'effort associé à la capture totale, la capture par espèces et les techniques de pêche par espèces ainsi que les données relatives au prix de première vente. La convention qui sera signée entre le Programme et le bureau de la FAO à Djibouti définira les modalités et le calendrier de la réalisation de ce volet.

- *Echantillonnage et échosondage en mer*. Cette activité sera réalisée en partenariat avec une institution de recherche spécialisée et consiste à faire l'analyse de la collecte des données basées sur un échantillonnage biologique en mer. Le Programme financera les coûts des travaux de recherche, de sondages, relevés en mer et frais de fonctionnement.

II) Renforcement de la résilience du profil côtier.

- *Préservation/Restauration des Mangroves*. Cette activité vise à restaurer 200 ha de mangroves sur trois sites différents (Khor Angar, Godoria et Damerjog). Cette activité contribuera à réduire les impacts du changement climatique sur les mangroves qui constituent des écosystèmes vitaux pour les stocks de poissons et de l'équilibre de l'écosystème en général.

- *Préservation des récifs coralliens.* Les activités de protection des récifs coralliens comprendront l'installation de 100 bouées d'amarrage et de jetées flottantes le long de la zone côtière pour protéger au moins 100km2 de superficie de récifs en raison d'activités de pêche et d'éco-tourisme qui pourraient s'intensifier. Ces bouées permettront de réduire l'impact de l'ancrage sur les récifs coralliens. Des formations et des sensibilisations seront dispensées sur l'utilisation des bouées et autres facteurs menaçants tel que le nettoyage des filets délaissés sur les récifs coralliens et la gestion des espèces envahissantes (étoiles de mer, algues, etc.).

III) Augmentation de la disponibilité des ressources en eau pour la population vulnérable dans les zones côtières.

- *Adduction en eau potable dans la région Nord (Bissidourou)*. Le Programme financera: i) une étude hydrogéologique pour déterminer la soutenabilité de la nappe et ii) une étude d'impact environnemental sur la nappe. En plus des études, le Programme financera, en complément des financements des autres bailleurs, les travaux d'adduction d'eau potable de Bissidourou.

5.2. Composante 2: Promotion des chaines de valeur pêche

L'objectif de la composante est de promouvoir le développement des chaines de valeur pêche à travers le développement d'infrastructures et d'équipements plus résilients aux changements climatiques et la réalisation d'études spécifiques en appui au secteur.

La composante sera articulée autour de trois sous-composantes:

5.2.1 Sous-Composante 1: Infrastructures et équipements résilients aux changements climatiques.

Dans le cadre de cette sous-composante, les activités suivantes sont prévues:

- L'aménagement de 2 débarcadères avec locaux de vente de matériel de pêche afin d'améliorer le regroupement de l'offre et des services (avitaillement et maintenance) dans la région d'Obock et Tadjourah.

- Le financement, à travers les Caisses d'épargne et de crédit ("CEPEC"), du crédit pour 40 embarcations motorisées entre 4m et 7m au profit des pêcheurs formant le groupe cible du Programme. Des formations seront apportées aux pêcheurs et aux jeunes en techniques de pêche et maintenance.

- La réhabilitation et/ou le renouvellement de 4 fabriques de glace, 2 chambres froides et 50 caisses isothermes au profit des groupes-cibles du Programme.

- Le Programme financera une opération pilote de 24 frigos solaires et 20 tricycles équipés de glacières isothermes pour promouvoir le commerce ambulant pour augmenter la consommation dans les zones rurales et périurbaines. Des formations seront apportées aux gestionnaires de ces pêcheries, dans la conduite, le suivi et la maintenance des équipements.

5.2.2 Sous-Composante 2: Services financiers.

Au terme de cette sous-composante, les activités suivantes sont prévues:

- Sur la base des acquis du Projet de développement de la microfinance et de la microentreprise ("PDMM"), le Programme assistera et accompagnera les CEPEC rurales pour: i) être éligibles au refinancement par les banques et institutions spécialisées (FDED, BOA, BRED); ii) accroître leur capacité de financement; et iii) renforcer les capacités des acteurs/actrices des services financiers.

- Le financement des activités des CEPEC comprenant les éléments suivants: i) dotation en équipements des CEPEC (interconnexion, groupes électrogènes); ii) renforcement des capacités (personnel et membres des organes); iii) assistance technique; et iv) fonds d'appui au portefeuille de crédit pour les deux premières années d'un montant total approximatif de USD 260 000.

- Le Programme accompagnera, par le biais d'un programme d'assistance technique, les bénéficiaires dans l'éducation financière et la gestion de leurs microprojets. Des formations seront dispensées aux groupes de femmes et aux entreprises exploitées par les femmes pour leur enseigner comment utiliser les fonds et mener à bien le processus de demandes de prêts.

5.3. Composante 3: Renforcement des capacités

Cette composante vise à promouvoir un dialogue politique au plus haut niveau pour assurer l'intégration des aspects relatifs à l'adaptation aux changements climatiques dans les stratégies nationales. Cette composante vise également à apporter des appuis à la structuration des acteurs/actrices et au renforcement de leurs capacités de s'adapter aux changements climatiques et combler ainsi les lacunes dans les connaissances et les compétences relatives au secteur de la pêche. La composante sera articulée autour de deux sous-composantes:

5.3.1 Sous-Composante 1: Politiques d'adaptation aux changements climatiques et renforcement institutionnel.

Au terme de cette sous-composante, les activités suivantes seront menées:

- Le Programme financera une expertise internationale pour appuyer le gouvernement dans l'actualisation du Document de Stratégie de Réduction de la Pauvreté ("DSRP") et du Plan National d'Adaptation ("PNA").

- Le Programme financera les mesures suivantes: i) la réactivation du Conseil Consultatif des pêches prévu dans le Code des pêches, ii) la création des comités de gestion des pêcheries dans 7 villages pilotes, iii) la sensibilisation et les formations en gestion des pêches en rapport avec le Code de Conduite pour une pêche responsable de la FAO, et la lutte contre la pêche illicite, l'interdiction des techniques de pêche destructive, la protection du milieu marin et le contrôle du libre accès à la ressource etc.), iv) l'organisation des forums d'échanges d'expérience avec les pays de la sous-région sur la gestion des pêches, v) le renforcement des associations des pêcheurs, mareyeurs/mareyeuses, ONG et conseils régionaux dans les processus officiels de gestion des pêches, vi) le renforcement de la Direction de la Pêche, pièce maîtresse du dispositif de cogestion, en documentation et en moyens pédagogiques, et vii) le recrutement d'agents en développement communautaire pour des missions de terrain au niveau des trois régions concernées par le Programme pour une durée de 2 ans.

- Une assistance technique sera recrutée par le Programme pour renforcer la Direction de la Pêche dans la planification, l'organisation et la structuration du secteur.

- Le Programme fournira des appuis au renforcement des organisations existantes et aux acteurs/actrices qui souhaitent se regrouper autour de projets d'intérêt communs pour renforcer leur synergie et leur cohésion. Le Centre de formation d'Obock sera réhabilité pour des formations techniques qui seront dispensées aux jeunes sans emplois dans le but de les intégrer aux métiers de la pêche. Des formations seront également apportées à l'encadrement des associations sur: i) la gestion coopérative, ii) l'esprit coopératif, iii) les notions de comptabilité simplifiée, iv) l'entretien courant des équipements. D'autres thèmes de formation pourront être dispensés en fonction des besoins spécifiques identifiés par le Programme.

5.3.2 Sous-Composante 2: Gestion des connaissances et diversification.

Les activités de cette sous-composante comprennent:

I) *Communication/Formation*. Le Programme réalisera une étude pour mettre en place un plan de communication/formation du PRAREV dans son ensemble. Un atelier des parties prenantes sera organisé pour valider ce plan qui constituera le tableau de bord de l'UCP durant la mise en œuvre du Programme. Ce plan portera sur la sensibilisation et l'information au niveau central et régional, sur l'éducation et la communication environnementale, les spécificités écologiques de la zone, la restauration/préservation et la gestion durable des ressources naturelles. Le Programme financera un consultant international pour l'élaboration de ce plan.

II) *Gestion des savoirs/diversification.* Le Programme va introduire des activités innovatrices et d'intérêt communautaires, axées sur l'utilisation durable des ressources côtières, l'utilisation de nouveaux produits de la pêche ainsi que des activités pilotes dans le but d'appuyer la résilience aux changements climatiques. Ces activités seront définies dans une typologie de microprojets qui sera élaborée par un appui technique spécialisé et seront financées par le Programme selon des critères d'éligibilité.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. ORGANISATION ET GESTION DU PROGRAMME

6. Agent principal du Programme

Le Ministère de l'agriculture, de l'eau, de la pêche et de l'élevage, chargé des Ressources halieutiques ("MAEPE-RH") en sa qualité d'Agent principal du Programme, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Programme.

Plus spécifiquement, le Programme sera placé sous la tutelle administrative du MAEPE-RH, à travers la Direction de la pêche ("DP"). La Direction de la pêche assurera la direction du Programme et disposera de l'autonomie administrative et financière nécessaire. Le Directeur de la pêche sera également le Directeur et sous-ordonnateur du Programme.

7. Unité de Coordination et de Gestion du Programme ("UCGP")

7.1 *Établissement et responsabilités*. Une UCGP sera créée par arrêté présidentiel et sera installée au niveau de la Direction de la pêche. Elle aura pour mission la coordination et la mise en œuvre du Programme et le développement des partenariats.

7.2 *Composition.* L'UCGP comprendra: i) un Coordonnateur qui sera en charge de la coordination/gestion du Programme; ii) un responsable pour la mise en œuvre de la composante 1 "Appui à la résilience des habitats et du profil côtiers"; iii) un responsable pour la composante 2 "Promotion chaines de valeur pêche"; iv) un responsable pour la composante 3 "Renforcement des capacités"; v) un spécialiste en suivi-évaluation qui sera rattaché au Directeur du Programme et travaillera en collaboration avec l'unité de suivi évaluation du MAEPE-RH, de l'Agence Djiboutienne de Développement Social ("ADDS") et des autres projets du FIDA; vi) un responsable passations des marchés; vii) un comptable; viii) une assistante au programme; et ix) du personnel d'appui. En outre l'UCGP sera renforcée par 2 Volontaires des Nations Unis (VNU) qui seront recrutés par le Programme. La Direction de la pêche mettra également à disposition du Programme, trois techniciens qui accompagneront la mise en œuvre du système d'évaluation des ressources halieutiques et les activités liées au développement des chaines de valeurs.

8. Bureau de Gestion des Projets ("BGP")

Le BGP aura pour mission l'appui, le suivi et le contrôle à posteriori du Programme en ce qui concerne les aspects financiers et comptables. Le BGP devra parallèlement tenir la comptabilité du Programme.

9. Commission Nationale des Marchés Publics ("CNMP")

La CNMP de l'Emprunteur assurera, en collaboration avec l'UCGP et le BGP, la passation des marchés selon les textes réglementaires en vigueur de l'Emprunteur.

10. Comité National de Pilotage ("CNP")

Le CNP sera créé par arrêté présidentiel de l'Emprunteur. Le CNP sera présidé par le Secrétaire Général du MAEPE-RH et réunira les représentants des parties prenantes (MEF, MPFPF, MHUEAT, SDSN, CERD, ADDS, PAM) concernées par la mise en œuvre du Programme, les organisations professionnelles de la filière pêche (membres du conseil de cogestion des ressources, armateurs, pêcheurs et mareyeurs), le secteur privé, le concessionnaire du Port de Pêche, les sous-directeurs Régionaux de l'agriculture et les présidents des Conseils Régionaux d'Obock, de Tadjourah et d'Arta. Le CNP aura un rôle d'orientation, de coordination, de supervision du Programme et de validation du PTBA élaboré par la Direction de la pêche avant sa transmission au FIDA. Il se réunira au moins une fois par an.

11. Comités Régionaux de pilotage

Des Comités Régionaux de pilotage seront institués dans les régions concernées par le Programme dans la Zone du Programme. Les comités régionaux seront présidés par les Préfets des régions et réuniront les présidents des conseils régionaux, les sous-directeurs régionaux de l'agriculture et les représentants des communautés concernées. Ces comités qui se réuniront une fois par an, auront pour mission la validation des PTBA régionaux, la supervision de la réalisation du Programme et la coordination entre les différents partenaires.

B. MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME ET PARTENARIAT

12. Exécution

L'exécution du Programme se fera selon le principe de la sous-traitance à des prestataires de services. Le Programme s'appuiera sur la Direction de la Pêche et des prestataires de service pour mettre en œuvre ses activités. Plusieurs types de prestataires seront associés à la mise en œuvre: i) les prestataires de statut public; ii) les prestataires privés nationaux et internationaux; et iii) les agences et organismes du Systèmes des Nations Unies (SNU).

- *Partenaires techniques*

Les partenaires techniques qui seraient impliqués dans la mise en œuvre du Programme sont essentiellement les départements ministériels (Ministère de l'Economie et des Finances, MHUE, MPFFPF, SESN) de l'Emprunteur qui apporteront leur savoir-faire et expertise en matière de stratégies et de programmes de travail en cours et les organismes de recherche-développement tels que le CERD.

La mise en œuvre des programmes de renforcement des capacités des groupes cibles et la vulgarisation seront assurées par des organismes de statut public qui disposent de la compétence requise tels que l'Agence Djiboutienne de Développement Social ("ADDS") et la Direction de l'aménagement du territoire et de l'environnement ("DATE") (pour la réhabilitation des habitats côtiers). Ces institutions seront chargées dans leurs domaines de compétence et de responsabilité, à l'exécution des activités dans le cadre de conventions passées avec le Programme et évalués annuellement sur la base des résultats attendus dans les PTBA. Le Programme établira les conventions avec chaque prestataire de service public en précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, les délais d'exécution, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi évaluation.

- *Prestataires de services privées*

Le Programme pourra recourir à la sous-traitance pour l'exécution de certaines activités, à travers les prestataires de services relevant du secteur privé. La sélection de ces partenaires, se fera sur la base de critères de compétences, de spécialités et de coûts de prestation conformément aux directives nationales en matière de passations des marchés. Ils seront également évalués au cours de la mise en œuvre des marchés qui leur seront confiés.

- *Les agences du système des Nations Unies*

Les agences du système des Nations Unies, notamment la FAO, le PNUD, et le PAM, seront impliquées au sein de la sensibilisation des populations aux risques climatiques, dans les activités d'amélioration des conditions de vie de la population, l'amélioration des revenus des populations pauvres, la fourniture de vivres, la réhabilitation communautaire, la gouvernance locale, le renforcement des capacités, la formulation de Programme et le suivi évaluation. Avec la FAO, le Programme signera une convention unique relative au recrutement de l'assistance technique pour l'évaluation des ressources halieutiques, la formation des pêcheurs aux techniques de pêche et celles des femmes aux techniques de salaison et de séchage du poisson. Avec le PAM, le Programme signera également une convention unique pour la réhabilitation des mangroves et les travaux à haute intensité de main d'œuvre pour la réalisation des débarcadères. Chacune de ces conventions seront élaborées en contrat-programme annuel en précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, les délais d'exécution, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi évaluation.

13. Partenariat

Le Programme assurera une forte synergie et complémentarité avec le projet PROMES-GDT du FIDA et le projet PRODERMO de la banque Mondiale. Dans ce cadre, la synergie et la complémentarité concerneront notamment les interventions complémentaires et conjointes auprès des groupes cibles des deux projets et l'harmonisation des approches d'interventions sur le terrain. Outre ces liens, le Programme entretiendra des relations de partenariat technique avec les projets engagés par les Partenaires techniques et financiers dans la zone d'intervention et notamment avec les projets de la Banque Mondiale, FEM, AfDB, UE, PAM, tous engagés dans des programmes de développement et de réduction de la pauvreté et de la vulnérabilité.

14. Le Manuel de procédures administratives, comptables, financières et d'exécution du Programme

14.1 *Validation du Manuel*

L'Agent principal du Programme valide un Manuel de procédures administratives, comptables, financières et d'exécution du Programme, lequel comprendra notamment, sans restreindre la portée générale:

a) la mise en place de mesures concrètes permettant d'assurer la transparence, la gouvernance, incluant les principes de bonne et efficace gestion du Programme, le suivi indépendant et la participation des bénéficiaires aux activités du Programme;

b) la description des postes du personnel de l'UCGP du Programme et des tâches y afférentes;

c) les conventions d'ouvrages avec les prestataires de services publics, privés et des organisations des Nations-Unies; et

d) les modalités pour la passation des marchés et la gestion administrative, financière et comptable du Programme.

14.2. *Approbation*

L'Agent principal du Programme adresse le Manuel de procédures administratives, comptables, financières et d'exécution du Programme au Fonds pour commentaires et approbation.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation des fonds du prêt du Fonds et du don du Fonds fiduciaire ASAP.* Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur les fonds du prêt du Fonds et du don du Fonds fiduciaire ASAP ainsi que le montant du prêt du Fonds et du don du Fonds fiduciaire ASAP affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie		Montant alloué au titre du prêt du Fonds (exprimé en DTS)	Pourcentage des dépenses éligibles financées	Montant alloué au titre du don du Fonds fiduciaire ASAP (exprimé en DTS)	Pourcentage des dépenses éligibles financées
I.	Génie civil	180 000	100% HT*	530 000	100% HT
II.	Équipements, matériels et transport	300 000	100% HT	360 000	100% HT
III.	Assistance technique, études et formations	1 460 000	100% HT	710 000	100% HT
IV.	Conventions	0	0%	1 880 000	100% HT
V.	Crédit	180 000	100% HT	0	0%
VI.	Salaires et indemnités	180 000	100% HT	60 000	100% HT
VII.	Entretien et fonctionnement	180 000	100% HT	60 000	100% HT
	Non alloué	270 000		400 000	
TOTAL		**2 750 000**		**4 000 000**	

* Hors taxes.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la Section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du Compte de prêt du Fonds et du Compte de don du Fonds fiduciaire ASAP si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Programme:

1. *Suivi et Évaluation ("S&E")*

Le Programme établira, dans un délai raisonnable ne dépassant pas une année à compter de l'entrée en vigueur du Programme, un système de S&E performant, conforme aux exigences de S&E du MAEPE-RH et au système de gestion des résultats fondé sur l'impact du FIDA (SYGRI), et contribuant au système de S&E et de gestion des savoirs et des connaissances déjà mis en place au Djibouti par l'ensemble des projets en cours.

Le système sera fondé sur:

a) un *suivi interne permanent*, pour suivre la mise en œuvre du cadre logique du Programme, des activités prévues aux PTBA et l'atteinte des résultats attendus. Il constitue une responsabilité première de l'Agent principal du Programme, de l'UCGP, des bénéficiaires directs et des prestataires de services exécutant les activités;

b) des *évaluations internes périodiques* qui sont de la responsabilité de l'UCGP, des bénéficiaires à travers l'organisation d'ateliers de S&E participatifs et d'enquêtes annuelles menées dans le cadre du réseau des observatoires existants, pour chaque pôle de développement agricole;

c) des *missions de supervision et de suivi* mandatées par le FIDA et le MAEPE-RH et auxquelles participeront les autres ministères concernés; et

d) des *évaluations externes périodiques* incluant des enquêtes de référence menées au début du Programme, des études d'impacts socio-économiques, des revues en cours et en fin de Programme, et des évaluations thématiques ponctuelles suivant les besoins identifiés par l'UCGP et les missions de supervision directes.

2. *Recrutement.* Le recrutement, sur la base de contrats à durée déterminée renouvelables, des cadres principaux du Programme et, le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront décidés en accord avec le Fonds. Le personnel du Programme sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion des cadres principaux du Programme et du personnel d'appui seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur.

3. *Égalité.* Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Programme, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur. Cependant, l'Emprunteur s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes, notamment aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Programme.

Cadre logique

Synthèse	Indicateurs clés de performance (SYGRI/ASAP)	Moyen de vérification	Hypothèses/Risques
***Objectif global*:**			
La vulnérabilité au changement climatique et la pauvreté des communautés affectées des zones rurales côtières sont réduites.	• 88'000 bénéficiaires (80%) dont la résilience au changement climatique a augmenté grâce au PRAREV (désagrégé par genre) • Réduction de 10% de la pauvreté rurale (de 70 à 60%). (PRAREV+ autres financements) • La prévalence de la malnutrition chronique globale en milieu rural chez les enfants de moins de 5 ans a diminué de 42.3% à 35% à la fin du programme. (PRAREV+ autres financements) • En 6 ans, l'indice d'accumulation des biens des ménages a augmenté d'au moins de 20 %.	• Enquête d'impact SYGRI de référence et d'achèvement Cartographie et SIG (indicateurs de risques) • Enquête UNICEF/PAM sur la sécurité alimentaire • Evaluation de la Pauvreté PNUD/World Bank • Statistiques nationales	• H. Situation sécuritaire stable • Stabilité du régime politique • Les conditions macro-économiques s'améliorent
Objectif de développement			
Les approches d'adaptation aux changements climatiques sont mises en œuvre et passées à l'échelle afin d'augmenter la résilience des populations des zones côtières et promouvoir la cogestion des ressources marines.	• Au moins 50'000 bénéficiaires (50%) ont des activités plus résilientes au changement climatique • Au moins 50'000 bénéficiaires (50%) sont formés et organisés pour s'engager dans des activités plus résilientes aux risques climatiques et de préservation des ressources naturelles. • Estimation du revenu brut annuel d'un échantillon de pêcheurs.	• Statistiques du Gouvernement • Interviews/focus groups • Missions de supervision, revue à mi-parcours (intermédiaire) et d'achèvement	• H. Vision Claire et commune au Gouvernement et aux communautés sur le rôle des coopératives dans le développement des zones côtières
Effets (*Outcome*)			
Effet 1: La résilience des habitats et du profil côtiers est accrue.	• Le système suivi-évaluation de l'impact du changement climatique sur les ressources côtières et marines est opérationnel • 200ha de mangroves réhabilitées • 100 km²de récifs coralliens protégées de la pression climatique et des activités de pêche • 7 espèces identifiées parmi les locales sédentaires ou migrantes vers d'autres zones (G/Aden, mer Rouge, océan Indien) sont suivies pour évaluer leur prise maximale en tenant compte de la pêche à l'intérieur et à l'extérieur de la ZEE.	• Cartographie et SIG • Enquêtes • Registre des participants • Rapport d'avancement du Programme	• H. les populations participent à la réhabilitation des mangroves
Effet 2: La vulnérabilité des infrastructures côtières est réduite et les filières mises en valeur.	• 5 coopératives de pêche ciblées ont achevé leurs plans d'affaires • 1200 pêcheurs et revendeuses ont accès aux services des chaînes de valeur renforcées • 1500 pêcheurs et revendeuses ont accès aux services financiers • 500 femmes et 200 hommes ont accès aux services de stockage et de marketing améliorés du poisson.	• Enquêtes • Plans d'affaires des coopératives • Etudes • Statistiques des services financiers	R. Les coopératives de pêcheurs ne sont pas suffisamment bien réorganisées et encadrées
Effet 3: L*es capacités à l'adaptation aux changements climatiques dans les zones côtières rurales sont renforcées.*	• L'adaptation au changement climatique est intégrée au niveau de 3 stratégies nationales (DSRP, Pêche, NAP) • 3 Plans de gestion des AMP intègrent les aspects relatifs aux changement climatique • Au moins 5000 bénéficiaires participent au Système de cogestion des ressources côtières • 2000 femmes/jeunes bénéficient de formation sur les techniques de la pêche et autres activités innovantes.	• Plans de Gestion des AMP • Interviews/focus groups • Formulaires d'enregistrement aux formations • Rapports financiers sur les comptes de dépenses publiques	• H. Il y a une réduction des pratiques de pêche illicites

Synthèse	Indicateurs clés de performance (SYGRI/ASAP)	Moyen de vérification	Hypothèses/Risques
Produits (outputs)		•	•
Composante 1: Appui à la résilience des habitats et profil côtiers			
Activité 1.1: Suivi de l'impact du changement climatique sur les écosystèmes côtiers et restauration des habitats côtiers	• 80% des groupes communautaires, y inclus groupes de femmes sont impliqués dans la restauration des habitats côtiers affectés par changement climatique • 1 Evaluation des stocks de poissons est mise à jour et la Prise Maximale Soutenable est déterminée	• Rapports de SE des RH • Rapport du CERD • Enquêtes • Interviews avec participants	• Méthodes de gestion participatives adoptées par toutes les parties prenantes
Activité 1.2: Renforcement de la résilience du profil côtier et gestion des ressources en eau	• 12'000 ménages bénéficient de l'augmentation des ressources en eau dans la zone du programme (PRAREV+ autres financements) • 30,000 m³/jour d'eau mobilisée pour répondre à la demande des populations affectées par le changement climatique (PRAREV+ autres financements bailleurs)	• Enquêtes • Interviews des pêcheurs • Statistiques	• H. La soutenabilité de la nappe est prouvée par les études
Composante 2: Promotion des chaînes de valeur pêche			
Activité 2.1: infrastructures et équipements résilients au changement climatique	• 1000 pêcheurs bénéficiaires ont accès à des infrastructures résilientes au changement climatique (stockage/transport/débarquement) • 80% du personnel des prestataires de service sont formés • 4 fabriques de glace et 3 chambres froides sont réhabilitées	• Statistiques D/Pêche • Enquêtes • Interviews	H. les formations sont données et les pêcheurs participent
Activité 2.2: Services financiers	• Les groupes cibles ont accès aux crédits nécessaires pour l'achat de 40 nouveaux bateaux motorisés et de 20 tricycles pour la distribution du poisson dans les zones périphériques.	• Certification des institutions • Rapports de suivi	• H. Les CPEC sont régulièrement contrôlées.
Composante 3: *Renforcement des capacités*			
Activité 3.1: Développement de politiques d'adaptation au changement climatique a long-terme	• Une coordination multisectorielle concernant l'adaptation au changement climatique est établie entre les différentes parties prenantes • 1 code de bonne conduite de la pêche élaboré et mis en œuvre	• Rapports d'activités de l'UCP • Missions de Supervision • Documents de stratégies nationales	• H. La coordination intersectorielle fonctionne
Activité 3.2: Gestion des connaissances et diversification	• Au moins 10 activités additionnelles d'améliorations des revenus sont testées et mises à l'échelle (Salage, séchage, algues, etc.) • 10 initiatives IEC mises en œuvre par le PRAREV • 5 produits de savoir et ateliers de partage organisés • 80% des membres des coopératives et des associations de femmes et des jeunes enregistrés et formés à la gestion de leurs organisations PSAP • 5 coopératives de pêches et au moins 10 associations de femmes renforcées	• Rapports d'activités de l'UCP • missions de Supervision • Formulaires d'enregistrement des participants • Rapport d'activités de l'UCP • Publications	• H. Des activités additionnelles sont testées et les résultats prouvés